تحليل تأثير مستوى الديمقراطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .دراسة قياسية.

أ . صادق صفيح *

تمهيد :

لقد أدت التغيرات الاقتصادية العالمية إلى ظهور محددات إضافية جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر من بينها مستوى الديمقراطية في الدول المضيفة ، ومن خلال ورقتنا البحثية هذه سنحاول تبيان مدى أهمية مستوى الديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعرض إلى مختلف النظريات المطروحة في تفسير الدور الإيجابي والدور السلبي للديمقراطية ، ثم نقوم بإجراء دراسة قياسية لاختيار الأهمية النسبية لمستوى الديمقراطية في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ا. الدراسة النظرية :

ا.1. تعريف الديمقراطية :

تعرف الديمقراطية وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية ، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية ، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة. هذا إلى جانب حرية واستقلالية وسائل الإعلام ، والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية. كما تعكس الديمقراطية مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي نحو تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع(1).

كما تشير الديمقراطية أو النظم الديمقراطية إلى مدى قدرة الأفراد على اختيار الهيئات الحاكمة أو من يمثلهم في ظل قواعد انتخابية عادلة وتتسم

* قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة معسكر.

(1) عادل محمد المهدي ، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثاني لكلية التجارة بعنوان : مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2004 ، ص8.

بالنزاهة ، هذا إلى جانب توافر الكفاءة المؤسسية ـ استقلالية القضاء ، ومدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين ـ والتي تكفل للأفراد حرية التعبير عن الآراء والمعتقدات بدون التعرض للعنف السياسي ، وحق الأفراد في تنظيم أنفسهم في مجموعات حزبية تنافسية ، والمشاركة السياسية من جانب الأقليات أو جماعات المعارضة في عمليات صنع القرار السياسي. ويتطلب نجاح الديمقراطية أيضا ليس فقط المشاركة بل وجود آليات للمساءلة من جانب الأفراد ، فضلا عن المصداقية في تنفيذ السياسات العامة المعبرة عن مطالب الأفراد[1].

2.1. آليات تأثير الديمقراطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1.2.1. الديمقراطية كمؤثر إيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

لقد استندت معظم النظريات التي تؤمن بأن للديمقراطية تأثيرا إيجابيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدة مقاربات ترتبط في معظمها بتخفيض درجة المخاطر السياسية ، وحماية الحقوق والممتلكات ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة ، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات ، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات ، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية ، والمخاطر بالدولة المضيفة ، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة لايتضمن إمدادات مالية فقط ، ولكن أيضا تقديم أصولا احتكارية ، ومهارات وخبرات فنية ، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة ، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه المستثمرات ، وعدم تعرضها للتغيير المستمر ، أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي ، وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات ، في التأميم ، ونزع الملكية ، وإعادة تحديد معدلات الضرائب ، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال ، وتخفيض قيمة العملة ، والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة ، والتي لاتستهدف ا الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر على أدائها[2].

(1) محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص34.

(2) Nathan M-Jensen (2003),Democratic governance and multinational corporation :political regimes and inflows of foreign direct investment, Journal of international organization, N57,P593.

ثانيا : تساهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن أرائهم ، الأمر الذي يمكّنهم من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة ، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق الأداء والإنجاز المطلوب ، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد. أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية ، وتعمّق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها ، ويترتب على التحسّن في مستوى التنمية البشرية زيادة معدّلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والتي تعود إلى التحسّن في مستوى كل من الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع مستويات الدخول(1).

ثالثا : تؤثّر الأنظمة الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول إلى أسواق الدول المضيفة ، حيث يتضح مدى تأثير الأنظمة والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال تخوّفها من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول ، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياساتها اتجاه الاستثمارات الأجنبية(2).

وعلى ضوء ذلك ، نجد أن الأنظمة السياسية التي تتميز بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أنها تساهم في التقليل من المخاطر. وعلى النقيض من ذلك تتميز أنظمة الحكم المتسلط (غير الديمقراطية) بارتفاع درجة مخاطرها السياسية ، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول ، وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الأنظمة السياسية باقتصاديات الدول المضيفة تعد محددا هاما لحجم المخاطر السياسية ، ومحددا أيضا لقرارات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بشكل ونمط الدخول إلى الأسواق في الدول المضيفة.

رابعا : تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية ، بالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية ، وذلك نظرا لما تتميز به الأنظمة

(1) عادل محمد المهدي ، مرجع سابق ، ص11.

(2) نيفين محمد طريح ، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2004 ، ص ص 189 ـ 190.

الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيّزه ، وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام ، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف ، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية[1].

ومن أجل الوقوف على السبب الذي يكمن وراء زيادة الأهمية النسبية للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحالي ، فقد أشارت دراسة (Matthias Busse، 2004)[2] في هذا الصدد إلى أنه من أهم العوامل التي أسهمت في إحداث تغيرات في دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأدت إلى زيادة الوزن النسبي للديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتمثل في التغير في هيكل هذه الاستثمارات بالدول النامية من القطاع الأول (الزراعة والموارد الطبيعية) إلى كل من قطاع الصناعة والخدمات ، حيث يعد كل من انخفاض الأجور ووفرة الموارد الطبيعية والأسواق من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقطاع الأول ، في حين أنه من أهم محددات هذه الاستثمارات بقطاع الصناعة وكذلك الخدمات نجد كلا من الديمقراطية والاستقرار السياسي ، نظرا لأهمية وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي في قطاع الصناعة وحكومات الدول المضيفة من أجل توفير الحماية والأمان لهذه الاستثمارات ، وكذلك حماية وتأمين قدراتها للوصول إلى الموارد الطبيعية والمدخلات المرتبطة بالصناعة.

I.2.2. الديمقراطية كمؤثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لقد استندت الآراء المعارضة للدور الإيجابي للديمقراطية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية لدانيج والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات كما يلي :

1 ـ المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة
2 ـ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق)
3 ـ مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة

وبناء على ما سبق ، سوف يتم في هذا السياق محاولة الإجابة على السؤال

---

(1) Nathan M Jensen, Op. Cit, p595.

(2) عصمان سليماني ، جودة الحوكمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة MENA ، منتدى البحوث الاقتصادية رقم 12 ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 18 ـ 19.

التالي : كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقاته إلى الدول الديمقراطية؟

1.2.2.1. الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات[1] :

1 ــ تعد الديمقراطية بمثابة قيدا على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف ، وذلك في ضوء ما تتسم به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير ، وفي ضوء ذلك تكون السلطات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في استخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف.

2 ـ تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماما كبيرا بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة ، وبالتالي تحسن من وضعها الانتخابي ، وتمكنها من ضمان الاستمرارية والبقاء في الحكم ، ولكنها ومن أجل تحقيقها ذلك فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي ، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة.

3 ـ تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية ، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة ، وتعتبر أيضا أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين ، حيث تمَكّن المعارضين والمتضررين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالدولة ، وبالتالي لاتتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالدولة من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكّنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

2.2.2.1. الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات[2] :

تعد سياسة التصنيع القناة الثانية لتأثير الديمقراطية على الاستثمارات

(1) Quan Li & Adam Resnick (2003) ,Democratic institution and foreign direct investment inflows to developing countries,Journal of international, organization N55, P177.

(2) كاميليا عبد الحليم احمد ، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2008 ، ص100.

الأجنبية المباشرة ، والتي تعد محددا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نظرا لما تمتلكه هذه الاستثمارات من مزايا احتكارية ، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا ، الأمر الذي قد يترتب عليه أن تحل هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال أثر المزاحمة ، ويعود ذلك إلى سببين هما تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي ، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من الدول المضيفة. هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات ، وبالتالي خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة.

انطلاقا من ذلك ، فأن زيادة تواجد الشركات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة سوف يترتب عليها تحويل الشركات المحلية إلى شركات خاسرة لاتستطيع المنافسة ، الأمر الذي يترتب عليه توجه المستثمرين المحليين وأصحاب المصالح إلى وسائل الإعلام والمؤسسات القانونية ، وكذلك السلطات الحاكمة ومطالبتهم باتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لحماية الصناعات المحلية من خلال تقديم إعانات للمنشآت المحلية غير القادرة على المنافسة ، وفرض بعض القيود على الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة للشركات متعددة الجنسيات ومنها فرض مزيد من القيود المرتبطة بمتطلبات التشغيل مثل المتطلبات البيئية ، والتكنولوجية ، والصحة والسلامة ، والمسؤولية الاجتماعية... إلخ ، ومعظم هذه السياسات سوف تقلل من درجة تحكم الشركات الأجنبية في عملياتها الإنتاجية عبر العالم ، وتقلل من قدراتها التنافسية في الاقتصاديات المضيفة.

I.3.2.2. الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات[1] :

تعد الديمقراطية بمثابة قيد على السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية وتمويلية ، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عليهم للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب ، لذلك فهم لايستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز المرتبطة بالإعانات الضريبية بمختلف أنواعها ، أو التسهيلات الائتمانية ، أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والإقامة ، وذلك نظرا لما تتميز به الديمقراطية من ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية ، والمساءلة ، والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع القرار.

(1) نفسه ، ص102.

وعلى النقيض من النظم الديمقراطية ، نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل في الكثير من الأحيان الاستثمار في الدول المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط ، وذلك لما تقدمه لها هذه النظم من معاملة جيدة عند دخولها إلى الأسواق ، ويعود ذلك إلى عدم استجابة تلك النظم لمطالب أو ضغوط المواطنين ، إضافة إلى قيامها بكبح مطالب النقابات العمالية فيما يتعلق بزيادات الأجور وضمانات العمل ، ويعد ذلك في صالح الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة ، نظرا لأن معدلات الأجور تعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيرا يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب ، وكذلك منح السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات ، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة. إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات ، والتقليل من المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

II. الدراسة القياسية :

II.1. تحديد متغيرات الدراسة

في إطار الإجابة على الإشكالية التي تنبني عليها هذه الدراسة ، يمكن تقسيم المتغيرات إلى قسمين :

II.1.1. المتغيرات الأساسية :

Dem [1]: مؤشر مستوى الديمقراطية ، مصدره الأساسي مؤسسة دار الحرية (Freedom house) تتوفر بياناته خلال الفترة الممتدة من 1972 ـ 2009 على شكل سلسلة زمنية تغطي معظم دول العالم الثالث ، تتراوح قيمته ما بين 1 ـ 7 درجات.

IDE[2] : متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي يمكن التعبير عنه باستخدام العديد من المؤشرات ، وفي هذه الدراسة نستند إلى نسبة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB ، وتعتبر منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) المصدر الأساسي لبيانات هذا المؤشر.

(1) البيانات المتعلقة بمؤشر الديمقراطية فمصدرها منظمة بيت الحرية Freedom house والتي يمكن الاطلاع على مؤشرا على الرابط التالي :
http : //www.freedomhouse.org/template.cfm?page+25&year+2010

(2) البيانات المتعلقة بنسبة بتدفقات الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مصدرها قاعدة بيانات 2010 التي يصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمتاحة على الرابط التالي :
http : //unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx

II.2.1. المتغيرات المساعدة[1] :

Ove : متغير درجة الانفتاح الاقتصادي ويمثل نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (x+m)/pib.

Invl : متغير الاستثمار المحلي ، ويمثل نسبة إجمالي الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Inf : معدل التضخم.

Pop : معدل نمو السكان.

Ide_{n-1} : نسبة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

II.2. عينة الدراسة وفترتها :

بعد تحديد المتغيرات الأساسية والمساعدة في نموذج الدراسة ، تأتي مرحلة اختيار عينة الدراسة والتي تضم خمسون دولة مختارة على أساسين هما :

أولا : على أساس متغير IDE ، حيث تنقسم العينة إلى دول ذات تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية (IDE≥0.5%) ، ودول ذات تدفقات ضعيفة من الاستثمارات الأجنبية (IDE≤0.5%) ، وذلك بهدف التعرف على أسباب الاختلافات بين الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : على أساس مؤشر الديمقراطية حيث تنقسم العينة إلى دول ذات مستوى جيد من الديمقراطية (DEM≥3.5) ، ودول ذات مستوى ضعيف من الديمقراطية (DEM≤3.5).

أما فيما يتعلق بفترة الدراسة فتمتد من سنة 1983 ـ 2007 نظرا لتعذر الحصول على بيانات بعض المتغيرات قبل سنة 1983 وبعد سنة 2007.

II.3. نموذج الدراسة :

بهدف التعرف على الأهمية النسبية لمستوى الديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نعتمد على نموذج كمي يكون فيه مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر متغيرا تابعا ، بينما يكون مؤشر مستوى الديمقراطية متغيرا مستقلا ضمن مجموعة المتغيرات المساعدة المستقلة.

(1) البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات المساعدة مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2010 والمتاحة على الرابط التالي : http : //data.worldbank.org/country

$$IDE=f\ (Dém\ ,\ Ove\ ,\ Invl\ ,\ Inf\ ,\ Pop\ ,\ Iden_1)$$

سوف يتم تحليل هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير

$$IDE=a_0+a_1Dem+a_2Ove+a_3Invl+a_4Inf+a_5Pop+a_6Ide_{n1}_+u$$

II.4. نتائج الدراسة :

$IDE=(-22.0)+(0.53)Dem+(0.35)Ove+(0.11)Invl+(0.09)Inf+(1.6)Pop+(0.58)Ide_{n-1}$							
	6.0	**1.9**	**0.91**	**0.11**	**0.09**	**2.1**	**0.58**
$D\ W=1.6\ -\ D\ ،R^2=69\%$							

ـ نلاحظ ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة إلى حوالي 69٪.

ـ تؤكد نتائج الدراسة على وجود علاقة طردية بين مستوى الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث نلاحظ من خلال هذه النتائج أن الزيادة في قيمة مؤشر الديمقراطية بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.53٪. حيث أن التحسن في مستوى الديمقراطية يؤدي إلى التقليل من المخاطر السياسية وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة ، وبالتالي تحسن المناخ الاستثماري اللازم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، يضاف إلى ذلك أنه كلما تميزت البيئة السياسية بالاستقرار والشفافية والمصداقية في تنفيذ القوانين ، كلما أدى ذلك إلى قدرة المستثمر الأجنبي على التنبؤ بالسياسات والمخاطر المتوقعة مما يحفزه على الاستثمار طويل الأجل ، وعلى النقيض من ذلك ، كلما زادت حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية كلما كانت خطط المستثمر الأجنبي الاستثمارية قصيرة الأجل ومحدودة حتى يتمكن من التقليل من المخاطر.

ـ كما أظهرت نتائج الدراسة كذلك العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة الأخرى المعتمدة في الدراسة ، حيث أن ارتفاع كل من مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي والاستثمار المحلي والتضخم ومعدل نمو السكان والاستثمار الأجنبي للسنة الماضية بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسب التالية على الترتيب : 10.9٪، 0.11٪، 0.09٪، 2.1٪، 0.58٪.

الخاتمة :

كان الهدف من دراستنا في هذه الورقة البحثية هو اختبار ما إذا كان لمستوى الديمقراطية بالدول المضيفة أهمية ومكانة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد أكدت الدراسة على نتيجة هامة تتمثل في أن

مستوى الديمقراطية أصبح من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم فعلى جميع الدول لاسيما النامية منها ، إذا ما أرادت رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ نظرا لما أصبحت تتمتع هذه الأخيرة من أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ـ ألا تركز اهتمامها على المحددات الاقتصادية فحسب ، وإنما تولي اهتماما مماثلا إلى الجوانب السياسية لاسيما مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي كعوامل جديدة مؤثرة على التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

المراجع :

1 ـ محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005.

2 ـ نيفين محمد طريح ، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2004.

3 ـ عصمان سليماني ، جودة الحوكمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة MENA ، منتدى البحوث الاقتصادية رقم 12 ، القاهرة ، 2005 ، .

4 ـ أحمد فارس عبد المنعم ، الديمقراطية ومكافحة الفساد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1999.

5 ـ كاميليا عبد الحليم احمد ، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2008.

6 ـ عادل محمد المهدي ، الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثاني لكلية التجارة بعنوان : مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2004.

8_Quan Li & Adam Resnick (2003) , Democratic institution and foreign direct investment inflows to developing countries , Journal of international rganization , N55.

9 -Nathan M Jensen (2003) , Democratic governance and multinational corporation : political regimes and inflows of foreign direct investment , Journal of international organization , N57

10 ـ http : //unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx

11 ـ http : //www.freedomhouse.org/template.cfm?page=25&year=2010

12 ـ http : //data.worldbank.org/country